

الهشاشة في سوريا

جذور الهشاشة وآفاق الحل

مجموعة نهضة

آب - ٢٠١٤
إعداد عزت البغدادي

٢	ملخص	١
٣	مفهوم الهشاشة ونقص الشرعية	٢
٦	جذور الهشاشة في سوريا	٣
٦	الشعور بالغبن الطائفي	٣,١
٧	أثر وطأة الاستعمار وهياكل الدولة المستوردة	٣,٢
٩	القوانين المفروضة	٣,٣
١٠	أنظمة التعليم	٣,٤
١١	نظام المحسوبية في السياسة السورية	٣,٥
١٦	العقليات والفرضيات الخاطئة	٣,٦
١٧	الصراع العنيف وآثاره (دمار البنى التحتية وضعف التماسك)	٣,٧
١٨	لماذا الهشاشة معضلة	٤
١٩	كيف نتخلص من الهشاشة	٥
١٩	تقييم الصراع و/أو الهشاشة	٥,١
٢٠	دعم الحوار السياسي وإعداد القادة	٥,٢
٢٠	تنشيط العملية السياسية الشرعية وتمكين المجتمعات المحلية	٥,٣
٢١	العدل	٥,٤
٢١	بناء الثقة وشد وشائج التماسك الاجتماعي	٥,٥
٢٢	الاتفاق على رؤية وطنية واحدة وخطة واحدة	٥,٦
٢٣	بناء أسس اقتصادية ملائمة للتنمية	٥,٧
٢٣	الشفافية ومراقبة التنفيذ	٥,٨
٢٣	الأمن البشري قبل الأمن القومي	٥,٩
٢٤	تحسن الإيرادات وتحويلها إلى خدمات	٥,١٠
٢٤	المواثيق والمواءمة والتنسيق بين الجهات المانحة	٥,١١
٢٤	تنمية القدرات	٥,١٢

١ ملخص

الشعور بالغبن الطائفي في المجتمع السوري يعود إلى أيام الإمبراطورية العثمانية متأثراً بنظام الملة العثماني والميزات التي منحها الدول الأوربية للأقليات. هياكل الدولة السورية المستوردة من فرنسا والقوانين التي تم تشريعها منذ قيام الجمهورية الأولى ليس لها أهمية تذكر بالنسبة لمجتمعات السورية التي طورت علاقاتها البيئية عبر قرون من التاريخ المشترك والعلاقات الاجتماعية المعقدة والقواعد، ونظم الإدارة الخاصة.

القوانين المفروضة وأنظمة التعليم الغير مرتبطة بسوق العمل منعت المجتمعات المحلية من الاستفادة من مواردها الخاصة، وأضعفت قدرات الشبكات الاجتماعية السائدة؛ أدى تراكم نتائج هذه السياسات إلى مواجهة أجهزة الدولة الرسمية لتحديات تفوق طاقاتها وإمكانياتها بمرات وتدنت فاعليتها حيث تقلصت المصادر البديلة للدخل ونتج عن المركزية الشديدة سيطرة مجموعة ضيقة محسوبة على نظام الحكم على جل الموارد.

النظام الديكتاتوري الذي بناه حافظ الأسد استمر بعهد الابن في مسألة سيطرة الديكتاتور وحلقته الصغيرة على الدولة والمجتمع و بالإضافة إلى البعد الاقتصادي الذي أصبح من أعلى الأولويات وأهمها. محاولات انفتاح الاقتصاد على الخارج من أجل التنمية بشروط استمرار سيطرة نظام الأسد على أهم المرافق مع ضمان التفوق الأمني المخابراتي كان مستحيلاً. وفشلت كل الجهود الساعية للتنمية

الاحتجاجات التي انطلقت في درعا عام ٢٠١١ للمطالبة بحاسبة عاطف نجيب المسؤول الأمني وبإبعاد رامي مخلوف ابن خالة بشار الأسد الذي أدى تنامي سيطرته على المرافق الاقتصادية الهامة لنشوء اضطراب اقتصادي، كسر التوازنات الاقتصادية والسياسية. في نهاية المطاف تحولت الاحتجاجات السلمية إلى صراع فنتج عن ذلك تآكل البنى الاجتماعية التي كانت تدور عجلة الاقتصاد وتشارك في سياسات الحكم وبما في ذلك دمار البنى التحتية وقتل وجرح المدنيين ، وعدم كفاية المرافق الصحية والتعليمية والاختلال السكاني الناتج عن النزوح . بالإضافة إلى آثار أخرى لا يدور الحديث عنها مثل انهيار مؤسسات الدولة، وتدهور العلاقات الاجتماعية ،والصدمة النفسية والخوف المتفشي . مهدت هذه البيئة المقلقلة التي صاحبها عنف مفرط من قبل النظام في مواجهة الاحتجاجات إلى أن تصبح هذه المجتمعات مهووسة بالصراع، وقد كفت طاقتها من محاولات زيادة الثروة إلى كسر الهيبة الوطنية وتدوير عجلة الصراع.

تسليح المعارضة تسليحاً خفيفاً فقط لم يفعل أكثر من استفزاز الجيش النظامي التابع للنظام، ردود أفعال النظام العنيفة واستخدام الأسلحة الثقيلة وسلاح الجو والصواريخ الفراغية التي ألقيت على المناطق الصناعية و السكنية تحت زريعة الرد على المعارضين و تطهير البلاد من العصابات الإرهابية، أحدث خراب هائل في البنى التحتية طالت المباني وشبكة الماء و الكهرباء و الصرف الصحي و الطرقات، نتج عن ذلك الانهيار كامل في المرافق الصناعية و التجارية وخاصة في المنطق التي تصنفها المعارضة السورية "محررة" . لقد أصبح الوضع باختصار

معارضة تضرب، وجيش يرد عليها حتى تحولت سوريا إلى حطام. مهدت هذه البيئة للتدخل على مستوى إقليمي ودولي وعلى مستوى حكومات وتنظيمات جهادية .

قمع الحريات والكيبت الذي واجهته المجتمعات لعقود وغياب الأنشطة السياسية والفضاءات الآمنة للتفاعل وطرح مواضيع تتعلق ببناء الشرعية والسلطة أبقى على الموروث التقليدي في الذهنيات دون أن يتطور أو يدرك التغيرات. لا تزال العقليات الحاضرة في نمط التفكير و في المسلكيات لم تصل بعد إلى مستوى من الوعي كاف للقطيعة مع الماضي.

الظروف التي تفتقد إلى القدرات والشرعية أدت إلى نشوء شبكات المحسوبيات المتعددة، حيث لا يجد الأفراد بدأً من الدخول في شبكات المحسوبية التي تؤمن لهم الحماية. ولكون الصراع يهدد المصالح الخارجية يأتي التدخل الخارجي ليفسح المجال أمام القادة المحليين والزعماء للعب ضد بعضهم على تناقضات المصالح الخارجية في الوقت نفسه تضعف هذه الأحداث التماسك الاجتماعي وتدفع القدرات إلى الهجرة بحثاً عن الأمن وفرص استثمارية أفضل ولتبقى هذه العجلة تشكل نفسها في حلقة مفرغة.

يقدم هذا المستند مسارات يعتقد واضعوها أنها تأسس لحل يبدأ بتقييم الحالة وإطلاق الحوار وتنشيط العملية السياسية وتحقيق العدالة لشد وشائج المجتمع برؤية موحدة يتفق عليها القادة وتأسس لأنظمة سياسية واقتصادية تعمل على تطوير ذاتها وتنمي قدراتها بشفافية ومسؤولية مع فسخ المجال للمشاركة المحلية.

٢ مفهوم الهشاشة ونقص الشرعية

عرفت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية "OECD" عام ٢٠٠٧ الدولة الهشة على أنها الدولة التي تفتقر إلى الهياكل السياسية و / أو القدرة على توفير الوظائف الأساسية اللازمة للحد من الفقر والتنمية والحفاظ على الأمن وحقوق الإنسان لسكانها وفي العام ٢٠٠٨ اشتمل التعريف على عدم قدرة الدولة على "تلبية توقعات سكانها أو إدارة التغييرات في التوقعات والقدرات من خلال العملية السياسية.^١ رافق تحول التركيز على الدولة إلى العلاقات بين الدولة والمجتمع تحول في المصطلحات، من الدول الهشة لحالات الهشاشة التي تضع التركيز ليس على الدولة بل على العلاقات بين الدولة والمجتمع .

- إذاً: ينبغي النظر إلى انعدام قدرة الدولة أو السلطة على أنها السمة المميزة للحالات الهشة .

- قدرة الدولة الهشة محدودة على الحكم /أو حكم مجتمعها على نطاق أوسع، وعلى تطوير للعلاقات المتبادلة بين المجتمع والدولة.

من هذا المنظور يشار إلى الهشاشة على أنها نقص القدرات، الذي لا يعرف بأنه القدرة التنظيمية والمؤسسية والمالية فحسب، بل أيضا بسبب عدم وجود المعايير والقواعد مشتركة واللوائح المعترف بها والمشاركة من قبل الدولة والشعب. هذه هي المسألة الحاسمة، فهشاشة الدولة يمكن أن تتبع سواء من نقص القدرات المالية والتقنية والبشرية أو الافتقار إلى الشرعية؛ يمنع ذلك على حد سواء جعل الدولة كمؤسسة قوية

كما لاحظنا أن للهشاشة جذور مرتبطة بنقص الشرعية وتعرف الشرعية على أنها تخويل كيان اجتماعي أو سياسي من قبل أولئك الذين يخضعون للكيان أو جزء منه، وبالتالي منح السلطة للكيان. وهذا يعني أن الشرعية ينظر إليها على أنها ظاهرة تجريبية. تعتمد على الشعوب والمعتقدات والتصورات والتوقعات - وذلك أيضا يعني أن المؤسسة التي لا ترقى إلى معايير معينة قد تعتبر شرعية إذا كانت مقبولة.

يجب التركيز على تحليل شرعية الدولة في حالات الهشاشة وعلى فهم العلاقات بين الدولة والمجتمع. كما يجب أن نركز على علاقات القوة سواء داخل المجتمع، أو بين الدولة والفئات الاجتماعية المختلفة. إن تشكيل دولة شرعية يفترض أن المواطنين سيتخذون الدولة باعتبارها السلطة السياسية في نهاية المطاف. ومع ذلك، تتميز الدول في حالات الهشاشة بعدم قدرتها على تنظيم التدابير الأساسية للممارسات اليومية، يحدث ذلك فشل في أن ينظر إليها على أنها السلطة العليا داخل البلاد. تأتي الهشاشة بسبب نقص القدرات، وغالبا ما يسبب ذلك نقص الشرعية.

الشرعية هي ذات جودة معينة يتم من خلالها تخويل كيان اجتماعي أو سياسي من قبل أولئك الذين يخضعون للكيان أو جزء منه، وبالتالي منح السلطة للكيان. وهذا يعني أن الشرعية ينظر إليها على أنها ظاهرة تجريبية. تعتمد على الشعوب والمعتقدات والتصورات والتوقعات - وذلك أيضا يعني أن المؤسسة التي لا ترقى إلى معايير معينة قد تعتبر شرعية إذا كانت مقبولة.

بناء الدولة وشرعيتها يتم عادة بصورة طبيعية انطلاقاً من مجتمعاتها ونخبها ومراكز القوى فيها، ولكن ظاهرة بناء الدولة بمساعدة خارجية نشأت منذ ظهور الاستعمار الحديث وظاهرة الانتداب من عصابة الأمم ثم تبلورت مؤخراً في حالات حديثة في مجتمعات خرجت لتوها من حروب خارجية أو داخلية، لتواجه مطالب الشرعية على الصعيدين المحلي والدولي، فمن ناحية من المتوقع أن تتصرف الدول بطرق تتوافق مع رغبات سكانها

وأولوياتهم، ومن ناحية أخرى، تواجه الدول مطالب خارجية (من الدول الأخرى والمنظمات الدولية ، والجهات المانحة، وغيرها). معضلة الدول في حالات الهشاشة أن توقعات المواطنين لا تتوافق مع تلك الجهات الخارجية، مما يجعل من المستحيل تلبية رغبات وتوقعات كلا الطرفين في آن واحد والأسوأ أن هذا يقوي قدرات مختلف المجموعات (مثل القادة) على اللعب بهذا النوع من الشرعية ضد الآخر. وبالتالي يصبح التحدي الرئيسي من يستقطب دعم خارجي أكثر. بالنسبة للمانحين يعترفون بأن ما يعتبرونه الوسيلة الأكثر فعالية لتحقيق شرعية الدولة لا تعتبر بالضرورة مشروعة من قبل الجهات الفاعلة المحلية.²

قد تكون تدخلات المانحين لها تأثيراً سلبياً على شرعية الدولة عندما تتأثر سياسات الدولة بشكل كبير من قبل الجهات الخارجية ، مما يؤدي إلى إضعاف السيادة الشعبية. في مثل هذه الحالات يكون المواطنين غير قادرين على المشاركة في صياغة السياسات وسوف يرتفعون لقرارات خارجية. ولئن كان صحيحاً أن العديد من الدول تحكمها نخب يظهرون القليل من الاكتراث لأولويات واحتياجات شعوبهم، تضطر هذه النخب لتتوافق مع الشروط التي يحددها الغرباء ومن غير المرجح أن يزيد ذلك من شرعية هذه الدول والمساءلة تجاه مواطنيها. إن ميل الجهات المانحة لتطبيق نماذج موحدة في برامج بناء الدولة يجعل من الصعب صياغة سياسات ملائمة مع الظروف المحلية. الاستراتيجيات والسياسات المطبقة لمعالجة حالات الهشاشة يجب أن تكون مصممة خصيصاً لكل حالة. فضلاً عن ذلك، قد لا يكون من الممكن تحقيق نفس النتيجة النهائية في كافة الظروف، وليس هناك وصفة موحدة لبناء الدولة، وليس هناك نموذج موحد للدولة مما يمكن تطبيقها عالمياً.³

- تولد الهشاشة وضعف الشرعية قضايا ملحة تصعب معالجتها مثل:

- الصراع وما ينتج عنه من خروقات لحقوق الإنسان

- هجرة العقول والقدرات

- قضايا اللاجئين

- النزوح والاختلال السكاني

- تفشي الخوف

- الفقر المدقع

- ضعف التماسك الاجتماعي

² Norad Report 20/2009 Discussion page:9

³ DAC- OECD 2011 The Legitimacy of the State in Fragile Situations

٣ جذور الهشاشة في سوريا

٣،١ الشعور بالغبن الطائفي

إن الشعور بالغبن الطائفي في المجتمع السوري يعود إلى أيام الإمبراطورية العثمانية. نتيجة لغياب المساواة بين المواطنين، أبرمت تفاهات بين الدول الأوروبية والدولة العثمانية، منذ القرن السابع عشر، تقوم من خلاله الدول الأوروبية برعاية مصالح وحماية مسيحيي سوريا والأقليات، وقد باتت أوروبا تعتبر هذه الامتيازات "حقوقاً لها"، فحمت فرنسا والنمسا الكاثوليك والإمبراطورية الروسية الأرثوذكس، وبريطانيا الجماعات البروتستانتية الصغيرة؛ وكانت الامتيازات تشمل تسهيلات في السفر، والتقاضي أمام محاكم خاصة، والتعليم، والإعفاء من الضرائب في قطاعات بعينها، وتعيين قناصل أو تراجم أو موظفين قنصلين في البلاد^٤. وقد فشلت الإصلاحات الإدارية العثمانية في القرن التاسع عشر والمسماة "بالتنظيمات" في تعزيز مفهوم المواطنة والقضاء على مفهوم الملة (أي الطائفة) الذي كان سائداً قبلها. وقد جاءت أحداث لبنان عام ١٨٦٠^٥ لتزيد من إحساس المسيحيين بانفصالهم عن جسد الأمة العثمانية التي حاولت التنظيمات تكريسها. ثم جاءت الأيديولوجية الإسلامية التي اتبعتها السلطان عبد الحميد الثاني منذ مجيئه إلى الحكم في ١٨٧٦ لرد التدخل الأوروبي في شؤون مملكته لتزيد حدة الانطباع عند المسيحيين وغيرهم من الأقليات بان القانون يكرس مواظنتهم المنقوصة.

أما من الناحية التجارية فقد استفادت الطوائف من سياسة الامتيازات التي تبنتها الدولة العثمانية في تلك الفترة وكان لها أسوأ الأثر على السكان المسلمين، ويشير إلى هذه الأضرار فيليب خوري الذي أشار إلى أن زعماء الأقليات في سورية قد تمكنوا من استخدام مراكزهم في الإدارة المحلية وصلاتهم مع أوروبا لإقامة قاعدة متينة للثروة والنفوذ. وقد تأكدت سلطتهم الفعالة بعد أن أصبحوا الطبقة السائدة في دمشق، ولعبوا، بوصفهم من التجار، دوراً أساسياً في امتصاص اقتصاد الولاية تدريجياً إلى داخل اقتصاد أوروبا، وكانوا باعتبارهم من المرابين والمصرفيين يسيطرون على السيولة النقدية^٦. وكان الفرنسيون قد نجحوا في تأسيس علاقات وثيقة مع مختلف الطوائف في بلاد الشام إبان العقود الستة الأخيرة من الحكم العثماني، وذلك في محاولة للحد من التغلغل البريطاني في بلاد الشام، فقد لجأ الفرنسيون في بداية الأمر إلى طريق توسيع نشاطهم التعليمي، حيث رُبطت جامعة القديس يوسف بجامعة ليون عام ١٩١٣م، وافتتحت كلية الحقوق في بيروت التابعة لنفس الجامعة وأُنيطت مهمة الإدارة والتدريس إلى اليسوعيين، كما افتتحت كلية مدرسة مهنية لتخريج خبراء في مجال

^٤ سوريا صنع دولة وولادة أمة، ص: ١٨٧

^٥ تاريخ الكنيسة في الشرق، ص: ٣٢٢

^٦ بحث قدمه فيليب خوري للمؤتمر الدولي الثاني لبلاد الشام [في جامعة دمشق بتاريخ ١٩٨٧م، بعنوان "طبيعة السلطة السياسية وتوزعها في دمشق ١٨٦٠م - ١٩٠٨م".

الاستثمارات الفرنسي في المنطقة كالحريز والمناجم وسكك الحديد. وعندما قام الحكم الفيصلي على أنقاض الحكم العثماني في سوريا عام ١٩١٨م، عارض الكثير من أبناء الأقليات دعوة أقطاب الحكم الجديد من القوميين إلغاء نظام الامتيازات، ووقف الكثير من أبنائهم ضد مشروع الدولة، ولم تكن هذه السلطة الجديدة قادرة على تقديم بديل ناضج عن النظام العثماني على الرغم من مساوئه.

٣,٢ أثر وطأة الاستعمار وهياكل الدولة المستوردة

هياكل الدولة المستوردة والقوانين التي تم تشريعها منذ قيام الجمهورية الأولى ليس لها أهمية تذكر بالنسبة للمجتمعات السورية، بالإضافة إلى عزل المجتمعات المحلية عن بيئتها بسبب الحدود التي فرضها الاستعمار. استضمت هياكل الحكم الجمهوري التي فرضتها فرنسا بالطرق التقليدية التي يتداول الناس فيها السلطة ويسببون شؤونهم المحلية من خلال عاداتهم وعلاقاتهم البيئية التي تطورت عبر قرون من التاريخ المشترك والعلاقات الاجتماعية المعقدة والقواعد ونظم الإدارة الخاصة. رغم نجاح الهياكل الجمهورية في فرنسا إلا أن ذلك لا يعني نجاحها في أماكن أخرى لم تتوفر فيها الأسباب والظروف التي توفرت في فرنسا خلال فترات تاريخية أثرت على شكل العلاقات والمفاهيم. "لا تزال المجادلات قائمة على أن أهم أسباب الهشاشة في دول العالم النامي تعود جزورها لمخلفات الاستعمار".^٧

البرلمانات والحكومات وهياكل الدولة التي أنشئت على النمط الغربي افتقرت إلى الجذور في المجتمعات المحلية التي تلقت هذه المؤسسات دون أدنى معرفة بتطور نشأتها في دول الغرب ودون أن تعايش المجتمعات المحلية الثورات والتحويلات التي مرت على دول وشعوب الغرب؛ كانت توقعات المجتمعات المحلية حتى أواخر عهد الدولة العثمانية من الدولة بشكل عام منخفضة، لم تكن تلك المجتمعات تنتظر من الدولة تطوير خدمات التعليم أو تطوير شبكات الريّ وتقديم البنى التحتية على المستوى المحلي (كهرياء وماء وطرق وما إلى ذلك..). وكانت المجتمعات المحلية منهمكة في كسب لقمة عيشها تحت ضغوط الضرائب الطائلة،^٨ التي فرضتها الدولة دون

⁷ Seth Kaplan
The Roots of Fragility

The illegitimacy and poor governance that debilitate fragile states can be traced to many factors—such as colonialism—that have combined to detach states from their environments, governments from their societies, and elites from their citizens.
<http://www.global-economic-symposium.org/knowledgebase/the-global-polity/repairing-failed-states/proposals/a-framework-for-fixing-fragile-states-leveraging-social-cohesion-and-local-institutions>

^٨ يقول مدحت باشا والي العراق في مذكراته: كان الفلاح العربي يأخذ الأرض من الدولة شرط أن يقدم لها ثلاث أرباع المحصول مستبقياً لنفسه الربيع، ومن الطبيعي ألا يشجع هذا النظام على الزراعة وأن يجعل كل تحسين لها مستجلاً؛ فنتج عن ذلك أن أهمل أكثر العرب الأرض مفضلين السلب على الطريق التجارية لكسب الرزق". عصر السلطان عبد الحميد، مرجع سابق، ص. ١٧٨

تقديم مقابل يذكر. بين العامين ١٩١٥ و١٩١٨ ضرب الجفاف والجراد المواسم الزراعية^٩ وأدت المجاعة إلى وفاة خمس عدد السكان ضمن حالة من القلقة الاجتماعية والسياسية التي صاحبت الثورة العربية الكبرى؛ دفعت هذه الأحداث إلى هجرات هائلة من أصحاب القدرات والمتعلمين نحو إسطنبول عاصمة الدولة العثمانية ودول أخرى أكثر استقراراً. مع حلول الاستعمار الفرنسي بدئت الدولة تأخذ منحاً جديداً ويزداد احتكاكها بالمجتمعات المحلية. لقد سعت فرنسا إلى إقامة دولة على النمط الغربي (**Welfare state**) تقدم الخدمات للمواطنين المتساويين أمام القانون ليخرج مفهوم مختلف كلياً عن معنى الدولة الذي عرفها السوريون وشعوب المنطقة. حزم القوانين التي شرعت في ذلك الوقت لم تناقش وفضلاً عن ذلك لم تفهم؛ إنشاء الهياكل والمؤسسات الحكومية المستوردة لم يرافقه تطوير للهياكل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية ولم يتم بناء القدرات التي من المفترض أن تشكل أساساً وإطاراً لنظام سياسي جديد يعمل بكفاءة في مسار تطور الدولة كما حدث في التاريخ الأوروبي^{١٠}. هذا ينطبق أيضاً على تطوير الخدمة العامة المختصة والملتزمة بإشعار المواطنين بالمواطنة، وعلى بناء فكرة الدولة وتحديد ملكيتها وشؤونها. في الواقع لم تبنى الهوية الوطنية ولم تتوفر الظروف لدخول المجتمعات المحلية في نقاشات حول الدولة وملكيتها وشؤونها.

- بعد الاستقلال

الحياة السياسية التي عاشها السوريون منذ الاستقلال عن فرنسا كانت حافلة بالانقلابات و الصراعات السياسية. عانى الكيان الجمهوري الناشئ منذ استقلاله من حالة التوتر بين السلطتين السياسية والعسكرية، وتكررت محاولات العسكريين في الهيمنة على الحكم المدني، حيث شهدت سورية خلال السنوات الخمس الممتدة منذ ١٩٤٩م وحتى ١٩٥٤م خمسة انقلابات عسكرية، افتتحها الزعيم حسني الزعيم في ٣٠ مارس، من العام ١٩٤٩م الذي شهد انقلابين آخرين في ١٤ أغسطس و ١٩ ديسمبر، ولم تكذ تهاداً الأوضاع حتى قام أديب الشيشكلي بانقلابه الثاني في نوفمبر ١٩٥١م، ثم سقط نظامه بعد ذلك بأقل من ثلاث سنوات في انقلاب خامس وقع في شهر فبراير عام ١٩٥٤م.

^٩ حضارة وادي الفرات- القسم السوري، عبد القادر عياش، دار الأهالي، دمشق ١٩٩٦، ص. ٣٢١

^{١٠} © Berghof - forthcoming in Berghof Handbook Dialogue No. 8- Volker Boege, Anne Brown, Kevin Clements and Anna Nolan page 6

حركات التغيير التي شهدتها سوريا والمنطقة بشكل عام خلال القرن الماضي لم تكن بالمستوى المطلوب أو المأمول. (ثورات - انقلابات - مشاريع حزبية - اتحاد جمهوريات). الاصطفافات المناطقية (حلب /دمشق) ثم الطائفية في وقت لاحق والتسابق على الميزات ومحاولات إقصاء الآخر كلها سياسات أضعفت ثقة السوريين بقيادتهم السياسية؛ وحتى سيطرة العائلات السنية صاحبة الملكيات الزراعية الكبيرة على الساحة السياسية في سورية بدأت تضعف منذ خمسينات القرن الماضي. وكان مجيء حزب البعث إلى الحكم بانقلاب عسكري عام ١٩٦٣ تعزيزاً لحضور الأقليات الدينية والفئات الاقتصادية المهمشة في الساحة السياسية السورية.

٣,٣ القوانين المفروضة

منذ انسحاب العثمانيين من سوريا في ١ تشرين أول ١٩١٨ إلى يومنا عرفت سوريا العديد من الدساتير التي جاءت مع التحولات والانقلابات العسكرية قبل أن تستقر لفترة وافية على دستور عام ١٩٧٣ حين شكل حافظ الأسد لجنة برئاسة محمد فاضل لصياغة "دستور دائم للبلاد" أقره الشعب باستفتاء يوم ١٢ آذار وأصدره رئيس الجمهورية في ١٣ مارس بمرسوم جمهوري، وفرض من خلال فكر حزب البعث على الدولة فاعتبر أن أهداف المجتمع السوري هي "الوحدة والحرية والاشتراكية" وأن البلاد جزء من "اتحاد الجمهوريات العربية" وأن "الشعب في القطر السوري جزء من الأمة العربية" ونصّ على وجوب كون الرئيس "عربياً سورياً" باستبعاد لباقي مكونات الشعب، ونصّب حزب البعث محتكراً للحياة السياسية من خلال كونه الحزب القائد للدولة والمجتمع كما نصّت المادة الثامنة. وأوضح الدستور أن رئيس الجمهورية ترشحه القيادة القطرية لحزب البعث عن طريق مجلس الشعب للاستفتاء دون وجود أي مرشح آخر، واعتبر أن السياسة الاقتصادية للدولة هي سياسة اشتراكية تقوم على القطاع العام بشكل أساسي. أغلب مواد الدستور المتعلقة بالحریات العامة لم تنفذ، فرغم وجود نصوص صريحة بتحريم التعذيب إلا أنه وفي ظل سريانه أدينت الدولة السورية بارتكاب التعذيب وغيرها من انتهاكات حقوق الإنسان المحرّمة دستورياً أيضاً كالنفي والإبعاد والاعتقال التعسفي والتتصت. كما أن هذا الدستور، ومنذ أن أقرّ وحتى نيسان ٢٠١١ طبق تزامناً مع قانون الطوارئ في سوريا، المعلن منذ ١٩٦٣، وبحسب آلان خليل فإن خمس قوانين قد منعت تطبيق الحريات العامة الواردة في الدستور وجعلتها معطلة:^{١١}

- قانون الطوارئ لعام ١٩٦٣ والذي يحظر التظاهر ويتيح الاعتقال التعسفي والتتصت رغم أنها جميعاً حقوق دستورية.
- قانون حماية الثورة الذي صدر بالمرسوم التشريعي رقم ٦ لعام ١٩٦٥.
- قانون المحاكمات العسكرية رقم ١٠٩ لعام ١٩٦٨، والذي شرّع تقديم المدنيين للمحاكمات العسكرية.
- قانون إحداث محاكم أمن الدولة الذي صدر بالمرسوم التشريعي رقم ٤٧ لعام ١٩٦٨.

^{١١}(الحوار المتمدن) دراسة حول الدستور السوري
<http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=59384>

- قانون إعدام كل منتسب أو ينتسب للإخوان المسلمين رقم ٤٩ لعام ١٩٨٠ على خلفية أحداث الثمانينات، رغم كون «حرية الاعتقاد» من الحقوق المصونة دستورياً.

أما صلاحيات رئيس الجمهورية فهي واسعة وشبه مطلقة وشكلت أساساً لصلاحياته في الدستور الحالي، فهو رئيس السلطة التنفيذية وله سلطة إصدار التشريع منفرداً أو حجب تمرير التشريع أقره البرلمان، ورئيس المجلس الأعلى للقضاء والمعين للمحكمة الدستورية العليا والقائد الأعلى للجيش والقوات المسلحة وسواها من الصلاحيات كتحيين الموظفين المدنيين والعسكريين واستفتاء الشعب في قضايا تعتبر مقررّة حتى لو كانت مخالفة للدستور، فضلاً عن كونه منتخب لمدة سبعة سنوات مفتوحة لإعادة والتكرار.

النظام الديكتاتوري الذي بناه حافظ الأسد استمر بعهد الابن في مسألة سيطرة الديكتاتور وحلقته الصغيرة على الدولة والمجتمع و بالإضافة إلى البعد الاقتصادي الذي أصبح من أعلى الأولويات وأهمها. محاولات انفتاح الاقتصاد على الخارج من أجل التنمية بشروط استمرار سيطرة نظام الأسد على أهم المرافق مع ضمان التفوق الأمني المخبراتي كان مستحيلاً. ادرك نظام الأسد الشمولي أنه لا يستطيع أن يتعايش مع ليبرالية على النمط الغربي لأنها تعني حرية النشاط الاقتصادي وحرية المجتمع المدني في التعبير عن نفسه اقتصادياً وفكرياً وبالتالي سياسياً. والأهم هو أن هذه الليبرالية تعني تحويل الدولة إلى ميسرة لنشاط المجتمع المدني بدل أن تكون ميسرة له. منذ تولي بشار الأسد السلطة سعى لتطبيق نظرية اقتصاد السوق الاجتماعية (وهو استعارة لمصطلح السوق الاجتماعية التي قام عليها النظام الاقتصادي الألماني بعد الحرب العالمية الثانية). على اعتبار أنها ليبرالية مقننة وميسرة يمكن التحكم بها وخاصته بالاستثمارات ويتمكن من خلالها رؤوس الفساد في الدولة من استثمار الأموال الطائلة التي جمعوها في فترات طفولهم على الدولة والاستحواذ على ممتلكاتها. لم تطبق نظرية السوق الاجتماعي لعدم جدية وفاعلية التخطيط الإقليمي المتبع وتركز سلطة القرار في أيدي الحكومة المركزية وعدم الموضوعية في توزيع الاعتمادات الاستثمارية في الموازنة العامة للدولة على المحافظات وبالتالي سوء توزيع الاستثمارات بين الأقاليم وعدم إتاحة الفرص للمجتمعات المحلية لأخذ زمام المبادرة لتنمية مناطقها والتأخر والبطء في وضع المخططات التنظيمية للمدن والبلدات والتباطؤ في تطويرها وتحديثها .

٣,٤ أنظمة التعليم

كفل القانون حق التعليم لكل مواطن وهو الزامي ومجاني في مرحلة التعليم الأساسي. لكن مشكلة عدم عدم تطابق النظام التعليمي مع عرض العمل والطلب تتفاقم في الثانويات العامة والتعليم المهني والتقني وفي نظام التعليم العالي الذي فشل في توفير المهارات والكفاءات ذات الصلة بسوق العمل - وبالتالي تركت أعداداً متزايدة

من الشبان ذوي المهارات العالية غير قادرة على ولوج سوق العمل خارج نطاق وظائف الدولة¹². من المفترض أن تتماهى أنظمة التعليم والتدريب المهني مع الاحتياجات المتغيرة بشكل ديناميكي ومتطور يوافق أسواق العمل والاقتصادات وأن تعمل على مساعدة الشباب على الانتقال إلى وظائف أكثر إنتاجية واستدامة في سياق وطني أو محلي معين. القوانين المفروضة لم تساعد على تصميم وخلق مشاريع تستطيع تقديم وظائف رسمية للوافدين الجدد إلى سوق العمل مما أدى إلى انتشار العمالة غير الرسمية بشكل واسع شكل عائقاً رئيسياً لسياسات التقدم الاقتصادي التصاعدي دون أي إصلاح للقوانين والسياسات الاقتصادية، مثل إلغاء الإجراءات البيروقراطية تسجيل الأعمال التجارية، والإصلاحات الضريبية، وتحفيز الاستثمار في القطاع الخاص وإنشاء شركات رسمية مع دعم بدء التشغيل. أنظمة التعليم لم تأخذ بعين الاعتبار حقيقة أن التلمذة الصناعية التقليدية أو غير الرسمية تميل إلى أن تقتصر على عدد من الحرف التقليدية فقط؛ إن رفع الإنتاجية وإمكانيات الابتكار أمر حاسم، الحرفيين في سوريا لم يستفيدوا من دورات تطوير المهارات حتى يتمكنوا من تطوير أعمالهم بشكل أفضل لتصبح أكثر ابتكاراً وإنتاجية.

٣,٥ نظام المحسوبية في السياسة السورية

عندما قام حافظ الأسد عام ١٩٧٠ بانقلابه على البعثيين اليساريين الذي رأوا في حزب البعث حزب النخبة المخلصة فتح باب الانتساب إلى حزب البعث على مصراعيه ليحل من هذه الأيديولوجية الخلاصية سياسة شعبية تعطيه الشرعية التي كان يفتقدها. حزب البعث الذي اعتبر نفسه مخلصاً للأمة العربية من الاستعمار الخارجي أصبح في أيديولوجية الأسد مخلصاً للفئات المهمشة وخاصة الأقليات الدينية. لقد ابتدع حافظ الأسد لنفسه صفة حامي الأقليات الدينية من الاضطهاد المزعوم للأكثرية السنية. في أيديولوجية الأسد غير المعلنة (الأيديولوجية المعلنة بقيت أيديولوجية البعث القومية العربية) التي كرسها بتصرفاته وتصرفات أتباعه تبدو الأقليات الدينية وخاصة الطائفة العلوية كشعب منعزل مضطهد مستضعف عانى القتل والغزو الثقافي والتفجير والاستغلال الطبقي على أيدي الأغلبية السنية المدنية. ثم جاء حافظ الأسد المخلص ليشيع العدل ويعطي للمستضعفين حقوقهم التي حرّموا منها. وقد تمثلت هذه الحقوق بوظيفة في الدولة أو الجيش وخاصة في أجهزة المخابرات. إن الطبقة الطفيلية التي نمت في ظل حكم الأسد الأب والتي عرشت على أجهزة الدولة ووجدت في الجيش والمخابرات أرضها الخصبة، لا تشمل الطائفة العلوية بأسرها لكنها كونت طبقة متوسطة ذات أيديولوجية شبيهة بالأيديولوجية القومية تعتبر نفسها الممثلة للطائفة والحاملة لشعلة قضيتها. هذه الأيديولوجية واجهت ثورة الطليعة المقاتلة للإخوان المسلمين التي اعتبرت الدولة حكرًا على الأغلبية السنية واعتبرت أن هدفها هو تخليص المجتمع والدولة من العلويين الذي تسلطوا عليها. لقد أكدت هذه الثورة العشوائية التي قامت على الإغتيالات الفردية العشوائية قصة العلوي المنبوذ الذي لا يملك ابن المدينة السني تجاهه إلا الكراهية والتكفير والرغبة في الإقصاء والقتل. وتجاهل الكثيرون التناقض الواضح المتمثل في أن أغلبية السنيين هم من الفلاحين الذين كانوا منضوين تحت لواء البعث. كان الأسد الأب بارعاً بعقد التحالفات وإقامة التوازنات بين نظامه وفئات مجتمعية

واسعة. وقد كان تحالفه مع الفئات الريفية المهمشة أهمها وأكثرها فاعلية في تحقيق الاستقرار الاجتماعي رغم ما تعرض له البلد من هزة في الثمانينيات تمثلت بثورة الطليعة المقاتلة للإخوان المسلمين التي عبرت عن مصالح بعض الفئات المدنية المحدودة. وقد قوى حافظ الأسد هذا التحالف عبر ثلاثة طرق: الأول هو الاستمرار في تطبيق قوانين الإصلاح الزراعي التي بدأت في مرحلة الوحدة مع مصر (١٩٥٨-١٩٦١) والتي استمرت بعد وصول حزب البعث إلى السلطة في سوريا عام ١٩٦٣؛ والثاني هو تضخيم القطاع العام لاستيعاب أبناء هذه الفئات التي لا تملك لا رأس المال الكافي ولا المعرفة الكافية للنجاح في الأعمال الحرة؛ والثالث هو تضخيم مؤسسات الأمن والجيش وحزب البعث لربط معيشة هذه الفئات ومصيرها بمصير النظام الذي حسبت عليه. شبكات الإعالة والزبائنية هذه (حزب البعث والجيش والأمن والقطاع العام) لم تعد تعني شيئاً لجيل الأبناء وعلى رأسهم بشار الأسد وكانت من الضحايا الأولى لسياسة الليبرالية الاحتكارية التي اتبعتها الدائرة الحاكمة في عهد بشار الأسد. لكنها تعني مصدر العيش بالنسبة للبعض من المستفيدين من رواتبها الجارية المضمونة، وتعليمها المجاني، ودعمها للمواد الغذائية الأساسية والوقود وقروضها العقارية وجمعياتها التعاونية التي تؤمن السكن لألوف الموظفين الحكوميين، وضمانها لبقاء الأراضي الزراعية التي تؤمن مصدر رزق إضافي يدعم راتب الدولة.

اعتقد الباروت أن السنوات الخمسة الأولى من عهد الأسد الابن شهدت صراعاً داخل أروقة النظام بين الجيل القديم المحافظ المتمثل بأعوان الأب ورفاقه وجيل الشباب المتطلع للسلطة والثروة من أبنائهم. ورغم اعتماد بشار الأسد في بداية حكمه على خبرات العديد من المستشارين السوريين الذي درسوا وعملوا في الغرب إلا أن النتائج كانت مشابهة تماماً لسيناريوهات المحيطة المصرية والليبية واليمنية والتونسية. وأعني احتكار الاقتصاد من قبل دائرة صغيرة ومغلقة من الأفراد المرتبطين بنظام الحكم، وخاصة أسرة الحاكم وأقربائه وأصدقائه المقربين. ونلاحظ سمات من قبيل إهمال القطاع العام وتفكيكه، واحتكار الامتيازات الاقتصادية في إطار الأسرة ومحيط الحاكم الشاب الذي ورث الحكم أو يسعى الأب إلى توريثه، والاعتماد على التجارة والسياحة من أجل تحقيق الأرباح السريعة في كل البلدان العربية التي شهدت ثورات الربيع العربي. ويتمثل "تحرير ولبرلة الاقتصاد" على طريقة بشار الأسد ورامي مخلوف في سوريا وعلاء وجمال مبارك في مصر وسيف الإسلام في ليبيا والطرابلية في تونس ببيع القطاع العام لأفراد الدائرة الضيقة من الأقرباء والأصدقاء المحيطة بالحاكم الشاب وربط أغلب شركات القطاع الخاص الكبرى والمؤثرة بهؤلاء الأفراد. ويعبر الناس في سوريا عن هذه السياسة بعبارة رممة الاقتصاد، بدلاً من خصخصة الاقتصاد، وتعني تحويل البلد إلى مزرعة خاصة بآل الأسد وأقربائهم مثل رامي مخلوف.

إن الليبرالية الاحتكارية رأسمالية جسعة لا تؤمن بالمنافسة الحرة الشريفة ولا تعرف من الاستثمار إلا الربح السريع والأعمال الخدمية غير المنتجة مثل السياحة والاتصالات والمضاربة العقارية والأسواق الكبيرة والصناعات

التحويلية البسيطة والإقراض الاستهلاكي. هذه الأعمال لا تؤسس بنية تحتية تضمن استيعاب أعداد العاطلين عن العمل المتزايدة وبالتالي لا تضمن سقوط بعض من الثروة من رأس الهرم الاقتصادي إلى قاعدة واسعة من العاملين؛ فالقاعدة ضيقة ومحصورة بالمهنيين من أصحاب الخبرات التقنية الذين يعملون عادة في قطاع الخدمات. لقد اعتمد القطاع الخاص الاحتكاري في تسيير أعماله على الأجهزة الأمنية لأنها قوة ضاربة فوق القانون، أي أنها تصنع القوانين بنفسها مما يسهل أعمال هذا القطاع بتفادي بيروقراطية الدولة وحزب البعث التي لا تنتج أي ربح أو قيمة زائدة مضافة. هذا التحالف يعني تحوّل القمع من السياسة إلى الاقتصاد ليصبح من تتعارض مصالحه مع مصالح الفئة المحتكرة عرضة لملاحقة الأجهزة الأمنية كما هي حال المعارضين السياسيين. الكل في المجتمع السوري مشروع مجرم ينتظر اللحظة التي ستقبض عليه فيها قوى الأمن بتهمة سياسية أو اقتصادية أو حتى بغير تهمة. لقد أهمل النظام السوري حاجة شعور الشعب بعدالة السلطة بتحسينه لأتباعه وخاصة قادة الأجهزة الأمنية من أي مسألة أو محاسبة لارتكاب خروقات بالقوانين فيما يستخدم القانون بتعسف في مواجهة معارضيه وأنصارهم مما يشعرهم بعنصرية وعنجهية النظام؛ الاحتجاجات التي انطلقت في درعا عام ٢٠١١ للمطالبة بمحاسبة عاطف نجيب المسؤول الأمني وبإبعاد رامي مخلوف ابن خالة بشار الأسد الذي أدى تنامي سيطرته على المرافق الاقتصادية الهامة تطورت للمطالبة بإسقاط النظام والخلاص من حكم العائلة والمحسوبيات، بالخلاص من رأس النظام ومعاونيه، والخلاص من الحكم الأمني، وإعادة هيكلة الجيش التي سيطرت على مفاصلهما الطائفة العلوية التي تتحدر منها عائلة الأسد. ذلك أن النظام لم يستجب لأية مطالب إصلاحية وكل ما قام به عبارة عن التفافات على الثورة الشعبية. ولتبسيط الأمر وتجسيده، فقد اختصر الهدف بشيء واحد، وهو الخلاص من الرئيس أو الحاكم، وبذلك يتحقق الهدف، والذي كان شعاره في كل الدول التي حسبت على الربيع العربي " الشعب يريد إسقاط النظام". لم يأت السوريون بشيء جديد، بل استنسخوا نفس الشعار القادم من تونس ومصر، " الشعب يريد إسقاط النظام"، بنفس الآلية، وبنفس الشكل. ما حدث في سورية، هو أن الهدف كان هو الأساس بغض النظر عن أي شيء آخر. وإذا كان هذا الهدف في تونس ومصر قد تكون على مراحل، فإنه في سورية لم يحصل ذلك. سقوط مبارك خلال عدة أيام شجع السوريين على التحرك، واعتقادهم بأن هدف إسقاط النظام ممكن بسهولة، وبأثمان بسيطة، لينتقلوا بعدها إلى حالة من الحرية. وما هو مطلوب فقط، تجمع الملايين في ساحة رئيسية في العاصمة، وهذا سوف يؤدي إلى سقوط النظام. لتهمين هذه النظرية على عقول فئات واسعة من الشعب السوري. ما تم بالتالي، هو انتقال شعار ساد في دول معينة، أي " الشعب يريد إسقاط النظام"، إلى سورية. حيث تم تجريد الشعار وجعله قابلاً للتطبيق في كل مكان. حالة ثورية وحماسية منقطعة النظير سيطرت على الشعوب حين لاح الأمل في الأفق بعد انسداد طويل، وجعلتها تتبنى أقصى شعار مطروح. والحقيقة، أنه لم يكن لدى الشعوب ولا لدى النخب على ما يبدو تلك الخبرة التي تجعلهم ينتقلون من تجريد الشعار إلى التطبيق.

الحرية والكرامة، أول شعار أطلقته الثورة الشعبية، وكانت تقصد به التخلص من حالة الخوف التي تعيشها نتيجة سيطرة السلطة بشكل شبه مطلق على مفاصل الحياة. وبالعراق، كانت تريد الخلاص من حكم دام خمسين عاماً. لكن السلطة رأت في كلمة الحرية محاولة للتخلص منها، فقد جاءت الحرية في سياق ربيع عربي ربطها بإسقاط النظام، والذي تحقق بالفعل في بعض البلدان. كما أن السلطة السورية سلطة إيديولوجية، لديها تفسير عن كلمة الحرية، فالكلمة شعار من شعارات حزب البعث الحاكم، ويقصد بها التحرر من الاستعمار حصراً، وليس هناك في قاموسهم ولا قاموس القوميين بشكل عام، لشعار الحرية تجاه السلطة. اشتهر تعبير لشخص شارك في الثورة الشعبية، حيث قال: " إنا لست حيواناً، أنا إنسان "، وهو التعبير عن هدف الكرامة الذي نادى به الثورة الشعبية، وتفهمه الثورة الشعبية بشكل بسيط، وهو أنه لا يحق لأحد أن يعاملها كحيوانات، وهذا ما كانت تشعر به تحت حكم المستبد، ولكنها لم تكن تعبر عنه. بالمقابل، يرى النظام أنه بمواقفه تجاه إسرائيل وأعداء سورية، يحقق للسوريين كرامتهم، وهذا ما زرعه في نفوسهم عبر سنوات طويلة. جاء هدف الدولة المدنية الديمقراطية على لسان النخبة بشكل أساسي، حين كانوا يسألون عن أهداف الثورة، وشعارات الحرية والكرامة، فيقال إن الدولة المدنية الديمقراطية هي التي ستحقق هذه الأمور.

وكما هو الحال مع باقي الأنظمة المستبدة مارس النظام أشد أنواع العنف في مواجهة الاحتجاجات الشعبية، للنظام السوري تاريخ إجرامي لا يتسامح فيه مع معارضيته حتى لو كان ذلك التغيير لا يتجاوز القدرة على نقد السلطة أو المطالبة بالحقوق، تهم جاهزة تواجه نشطاء الرأي تؤدي إلى الاعتقال لسنوات بوصفهم مرتكبي جرائم مثل إضعاف الشعور القومي - المساس بهيبة الدولة - الانتساب إلى جمعية سرية تهدف لقلب كيان الدولة تلك التهم التي كانت تحكم بموجبها محكمة أمن الدولة العليا كل من كان يتجرأ على تجاوز الخطوط الحمراء التي وضعها النظام السوري لإقصاء أي نشاط معارض. محاكمات سورية تحيل المحكومين إلى وجهات مجهولة أو إلى السجون العسكرية كسجن صيدنايا و سجن تدمر سيء السيط. الحركات التي تلجأ للعنف لكسر الهيمنة واحتكار السلطة أعد لها النظام السوري ثلاث عشر فرعاً أمنياً وجيشاً جاهز لمباشرة ارتكاب المجازر بحق المعارضين وحاضناتهم الاجتماعية ومناطق تواجدهم ويمعن في قتلهم وقتل ذويهم وإذلالهم. لا ينسى السوريون مجزرة حماة الكبرى بالإضافة لعشرات المجازر والاغتيالات التي وقعت أبان الحرب اللبنانية. كل ذلك شكل الذاكرة الجمعية للسوريين وأضعفت ثقة الشعب بنظام الحكم ومؤسسات الدولة.

أفرزت حالة الثورة زعامات محلية برزت مع عسكرة الثورة. ومع تصاعد وتيرة القمع والإجرام من طرف النظام أحجم العديد من أفراد هذه الطبقة الناشئة عن المشاركة المباشرة واختاروا مغادرة البلاد طلباً للأمان وهرباً من صعوبة العمل الميداني أو استحالتهم وللالتحاق بموجة وكلاء الدعم المحليين الناتجة عن ظروف إلحاح الحاجة

للحصول على الدعم والتمويل الخارجي، وهي ظاهرة تضم مجموعة من الزعامات المحلية الناشئة عن حالة الثورة، شكلوا إلى جانب شبكات المعارضة التي ترعرعت في المنفى هيئات سياسية تظهت على الشكلين :

١- الواجهة السياسية (المجلس الوطني): في مطلع الثورة خرجت مجموعة سياسية سوقت نفسها كممثل لثورة اعتدتها لا تعي ذاتها وبحاجة إلى نخبة تتحدث باسمها. التفويض الوحيد و العلاقة بين المستويات المحلية التي تحرك الثورة وبين النخبة التي تمثلها جاء عبر تسجيلات مصورة للافتات كتب عليها المجلس الوطني يمثلني وبين الالفة التي فوضت والالفة التي نزعت التفويض كان هناك كروت حمر وصفر تعبر عن عدم انسجام الطرفين. الفرضية التي قامت عليها الواجهة السياسية جاءت على أساس أن كل المطلوب هو الحصول على التفويض و الباقي يضمه التدخل الدولي على غرار ما حصل مع النظر الليبي، لكن الإرادة الدولية للتدخل لم تتوفر على غرار ما حصل في ليبيا.

٢- هياكل الحكم الفوقية (الائتلاف): بعد تأكيد عدم إمكانية التدخل العسكري المباشر كانت استجابة المعارضة السورية سريعة للمطالب الخارجية التي دعت إلى تشكيل بنى محلية قادرة على سد الحاجات الأساسية في المناطق التي تغيب عنها مؤسسات الدولة، لكن هذه التشكيلات جاءت بطريقة فوقية فمنذ نشوء الائتلاف عملت المجموعات الفوقية التي ادعت تمثيل الثورة على بناء هياكل إدارة محلية من أعلى إلى أسفل؛ دمر المدّ القادم من الأعلى بذور الهياكل المحلية الناشئة وأفسدها بعد أن اقتربت من كونها لجان أو مجموعات خدمة محلية مختصة. قامت هياكل الحكم الفوقية التي أنتجها الائتلاف على أساس أن ضخ الأموال من أعلى إلى أسفل يبني شبكة نازلة وصاعدة من المستوى المحلي إلى مستوى القيادات العليا ويمكن لمزيد من الدعم وبناء القدرات أن يحولها إلى هياكل حكم. مساعي التحول إلى اللامركزية لم تكفل بالنجاح بسبب إيلاء الاهتمام بالمستويات العليا دون المحلية (مجالس المحافظات) وضخ الأموال في هياكل غير مكتملة النشوء الذي أدى إلى تقوية عرى الديكتاتورية وإعادة إنشاء نظام المحسوبيات.

٣- شبكات الإعالة والزبائنية الناشئة: بعد فشل الائتلاف في بناء مؤسسات ومع ازدياد الحاجة والعوز الناتج عن ظروف تعطل الاقتصاد والآثار السلبية للصراع برزت شبكات بعضها محسوب على الائتلاف وبعضها على تجمعات عسكرية وسياسية لتصطف في دائرة المتنافسين على السلطة في سوريا والساعين لمقايسة المنافع السياسية الناتجة عن جهد الآخرين بالمال السياسي الذي يحصلون عليه من اللعب على التناقضات الدولية والإقليمية تجاه المسألة السورية. أصبحت العلاقة مباشرة بين فاعلين الرجل الكبير و الرجل الصغير. هذا النوع من العلاقات ينمو بشكل شبكي ولا يقترب لأن يكون كيان وتأخذ الشبكة الشكل الهرمي؛ الاستفادة من مصادر خارج الشبكة تكون مقبولة إلا أن الصدمات والقلقة تحدث عندما يكون هناك أكثر من راعي رئيسي. لا تحتاج أنظمة تأمين الدعم هذه لإضفاء الطابع المؤسسي المنهجي، كل ما يصنع هو استخدام الموارد المتاحة لتقديم المكافآت المادية وشراء الولاءات و الذمم في مقابل الدعم السياسي. إنها تعمل على مبدأ خذ من هنا واعط هناك وأصبح

الحفاظ على القوة يعتمد على مصادر شرعية من هذا النوع، وأصبحت قوى الثورة والمعارضة محاصرة في هذا الخيار وتسعى للحفاظ على الحالة التي يكون فيها البقاء على قيد الحياة السياسية يتنافى مع بناء الدولة . قد يكون تعذر بناء مؤسسات في المنفى وفي حالات الفوضى و القلقة الدافع الرئيسي وراء اعتماد الهيئات السياسية للمعارضة لتداول المنافع السياسية بالمال أو الخدمة مع مجموعات الخدمة التي استطاعت أن تشق طريقها في كل هذه الصعاب للعمل الميداني في ظروف تبدو صعبة للغاية، لكن ليس هناك أي مبرر لغياب استراتيجية واضحة أو خطة معتمدة للتحويل. بالمحصلة ساد الاعتقاد لفترة لدى هيئات المعارضة أنه يمكن لشبكة المحسوبيات الكبيرة أن تشكل نظاماً سياسياً متكاملًا قادر على العمل في حالات القلقة و الفوضى، على أرض الواقع واجهت عملية التطبيق الكثير من المشاكل رغم أن هذه الفرضية مطبقة وناجحة في نظام الأسد لكن لا يمكن أن تنجح في المعارضة فليس في نظام الأسد إلا راعي رئيسي واحد(بشار الأسد) أما في المعارضة فإن أعداد الرعاة الرئيسيين يصعب حصرها. ويعني وجود أكثر من راعي رئيسي حدوث مزيد من الانقسامات في الصفوف لأن حصول جهة واحدة على دعم مصدره أكثر من راعي رئيسي يعني في قاموس السياسة السوري تضارب في المصالح والنتيجة ستكون الانقسام المحتم.

إن انهيار شبكة الإعالة التي وزعت الثروة والسلطة في دولة البعث الفاقدة للشرعية أعادت تشكيل نفسها بعد أن انقسمت إلى شبكات متعددة تتنافس فيما بينها على السلطة والثروة في صراع عنيف لا يقبل التفاوض ولا يعتقد إلا بالغلبة المطلقة على الخصوم دون أن تحدد فيه أي قواعد بينية مشتركة أو متفق عليها إلا قاعدة يا غالب يا مغلوب.

٣,٦ العقليات والفرضيات الخاطئة

قمع الحريات والكبت الذي واجهته المجتمعات لعقود وغياب الأنشطة السياسية والفضاءات الأمانة للتفاعل وطرح مواضيع تتعلق ببناء الشرعية والسلطة أبقى على الموروث التقليدي في الذهنيات دون أن يتطور أو يدرك التغييرات.

لا تزال العقليات حاضرة في نمط التفكير و في مسلكيات لم تصل بعد إلى مستوى من الوعي كاف للقطيعة مع الماضي. والعقليات هي المواقف العقلية المعتادة أو السمة التي تحدد كيف سيتم التفسير والاستجابة للحالات التي تعارض مجموعة تتصف بحمل نفس العقلية، والملاحظ أن البعض يحرص على استمرار علاقات كانت مبنية على عدم المساواة والظلم، رغم أنها فقدت شرعيتها و لم تعد قابلة للاستمرار. معظم السكان المحليين لم يستفيدوا من توزيع الثروة في الدولة نظراً لظروف العزلة وبعدهم عن دوائر صنع القرار التي تركزت في العاصمة وضعف الوعي مع التسليم للواقع الذي لا يرى حلاً إلا في الغلبة أي إما أن تكون غالباً منصوراً أو مغلوباً على أمره مسلماً لغالبيه مقهوراً. مفهوم الغلبة (الحاكم المتغلب بسيفه) مفهوم قديم شرحه الإمام الماوردي في كتابه الأحكام السلطانية وتناوله ابن خلدون في مقدمته شارحاً فيها أحوال الحكم والمجتمعات، مفهوم الغلبة شكل ركناً

أساسياً تركز عليه نظريات الحكم وبناء الدولة عند مجموعة واسعة من الجماعات التي تدور عجلة الصراع في سوريا.

٣,٧ الصراع العنيف وآثاره (دمار البنى التحتية وضعف التماسك)

الاحتجاجات التي انطلقت عام ٢٠١١ للمطالبة بمحاسبة عاطف نجيب المسؤول الأمني وإبعاد رامي مخلوف ابن خالة بشار الأسد الذي تنامي سيطرته على المرافق الاقتصادية الهامة لنشوء اضطراب اقتصادي أُنبتت بكسر التوازنات الاقتصادية والسياسية. في نهاية المطاف تحولت الاحتجاجات السلمية إلى صراع فنتج عن ذلك تآكل البنى الاجتماعية التي كانت تدور عجلة الاقتصاد وتشارك في سياسات الحكم وبما في ذلك دمار البنى التحتية وقتل وجرح المدنيين ، وعدم كفاية المرافق الصحية والتعليمية والاحتلال السكاني الناتج عن النزوح والهجرات الواسعة . بالإضافة إلى آثار أخرى لا يدور الحديث عنها مثل انهيار مؤسسات الدولة، وتدهور العلاقات الاجتماعية، والصدمة النفسية والخوف المتفشي . مهدت هذه البيئة المقلقة التي صاحبها عنف مفرط من قبل النظام في مواجهة الاحتجاجات إلى أن تصبح هذه المجتمعات مهووسة بالصراع، وقد كفت طاقتها من محاولات زيادة الثروة إلى كسر الهيبة الوطنية وتدوير عجلة الصراع. تسليح المعارضة تسليحاً خفيفاً فقط لم يفعل أكثر من استنزاف جيش النظام وحلفاءه، ردود أفعال النظام العنيفة واستخدام الأسلحة الثقيلة وسلاح الجو والصواريخ الفراغية التي أُلقيت على المناطق الصناعية والسكنية تحت زريعة الرد على المعارضين و تطهير البلاد من العصابات الإرهابية، أحدثت خراب هائل في البنى التحتية طالت المباني وشبكات المياه والكهرباء و الصرف الصحي والطرق، نتج عن ذلك انهيار كامل في المرافق الصناعية و التجارية وخاصة في المنطق التي تصنفها المعارضة السورية "محررة" . يتصف الصراع بالضراوة والعنف وبالنتائج الاقتصادية والاجتماعية المدمرة على المدى القريب، والمؤثرة بعمق على المدى البعيد، لأنه شمل مناطق أهلة بالسكان خضعت لهجمات متقطعة وغير منتظرة، الصراع المتعدد الأبعاد في سوريا تبرز فيه السمة الدينية بشكل فاقع، رغم أن المذهبية أو الدين لم يكن المحرك الرئيسي للصراع. إلا أن الدين وفر أداة للقادة أو المتطرفين الساعين لتعزيز أجندة إقصائية ضد المنافسين. العقيدة في الدين تدعو الإنسان المؤمن للدفاع عن دينه ومعتقداته، ويستخدم أمراء الحرب هذه القاعدة لحشد المقاتلين والسكان في طريقة لا يمكن توفيرها بطريقة عملية في أي عصبوية أخرى كالعرقية أو الوطنية

إن من أهم أسباب تحويل الصراع في سوريا إلى صراع أيديولوجي ديني يعود إلى البنية التحتية الأعمق التي يوفرها حجم التأثير الديني الذي أثبتت فاعليته وتفوقه مقارنة بالدعوات الأخرى التحريرية أو العرقية. إن الصراع في سوريا الذي تم تجسيده على أنه صراع سني شيعي يكمن وراءه حجم الدعاية الهائلة التي توفر للأطراف عوامل وأسباب تغذية الصراع واستمراره بطريقة متكافئة. رغم أن الاحتقان الشعبي السوري تأتي من سيطرة مجموعة ضيقة من الطائفة العلوية وحلفاءها على مفاصل السلطة والاقتصاد إلا أن ضعف تأثير الطائفة العلوية على المستوى الإقليمي والدولي جعل الطائفة الشيعية تحل مكانها لفسح المجال لعلاقة صراع متكافئة تستطيع

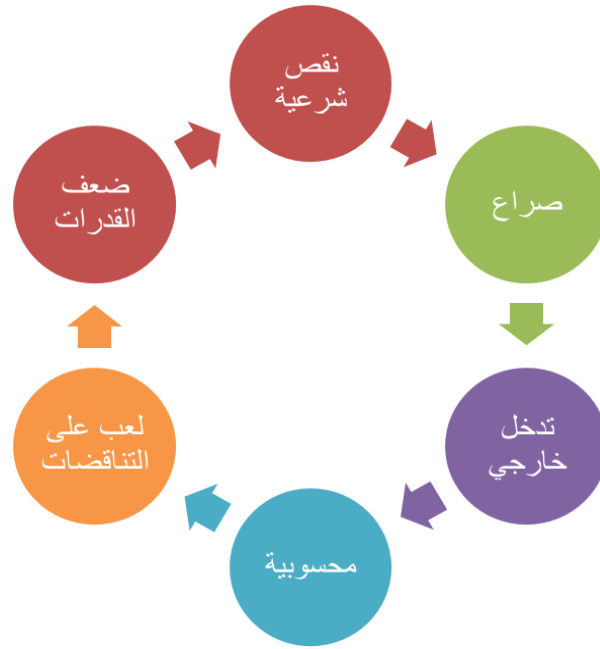
أن تبقى أكثر. الصراع الدائر في سوريا يفرق بين الأهل والجيران فيشل الحياة الاقتصادية ويمزق النسيج الاجتماعي، ويحتاج المجتمع إلى عدة عقود من الزمن لإعادة البناء والتوازن والوئام.

كما أن الصراع شكل فرصة لتدخل الدول الكبرى والمجاورة في مجريات الأمور الداخلية وهذا ما يعقد الموضوع ويجعل الحلول مرتبهة للتوافقات الدولية. وذلك أن الصراع العنيف يضعف كثيرا من سيادة الدولة ويزيل التماسك الداخلي في وجه التدخل الخارجي، كما أن احتمالات التغيير في موازين القوى داخليا قد يؤثر على الدول المجاورة سلبا وإيجابا فترى بعض الدول في انتصار فريق على فريق تهديدا لأمنها، أو للتوازن في المنطقة أو على صعيد أوسع.

٤ لماذا الهشاشة معضلة

إن الهشاشة أشبه بالحلقة ويمكن أن تكون حلقة مفرغة وهي عبارة عن مجموعة من الأسباب والتأثيرات التي تسلسل مشكلة حلقة يتدهور فيها الحال مع نتائج كل سبب وتأثيراته على المجموع حيث تتوالى الآثار السلبية لتزيد الوضع سوءاً. وبالعكس تماماً، تعتبر هذه الحلقات إيجابية عندما يكون هناك مجموعة من الأسباب والآثار الإيجابية مجتمعة ومتتالية وراء أي تحسن في أية حالة عامة أم خاصة وتسمى حينها "بالحلقة الحميدة أو النجيبة". تنشأ وتكون هذه الحلقات على شكلين: إما بشكل تطويري عندما يزيد تأثير السبب في تدهور الوضع وإما بشكل ظرفي عندما يكون السبب وحده وبشكل مباشر وتام نتيجة للتأثير، أبسط شكل لهذه الحالة هو مفارقة "البيضة والدجاجة" نستطيع أن نعتبر هنا حال الطالب المتخرج جديداً من جامعته والذي يبحث عن أول عمل في حين يطلب صاحب العمل دائماً خبرات عملية للتوظيف.

نقص الشرعية ينتج بالأساس عن عدم قدرة أجهزة الدولة والحكومات على تلبية توقعات مواطنيها وضعف القدرة على تقديم الخدمات الأساسية، تدفع هذه الحالة إلى النزاعات التي قد تتحول لصراعات عنيفة مع غياب آليات معتمدة ومقبولة لتسوية النزاعات البيئية في الدولة الهشة، إن حدوث صراع عنيف وشامل يشكل فرصة لتدخل الدول الكبرى والمجاورة في مجريات الأمور الداخلية فقد يكون انتصار فريق على آخر يعني تضرر كبير لمصالح بعض الدول وهذا ما يعقد الموضوع ويجعل الحلول مرتبهة للتوافقات الخارجية وهذا احتمال وارد بنسب مرتفعة في حالات الهشاشة، وفي ظل الظروف التي تفتقد إلى القدرات والشرعية تنشأ المحسوبيات حيث لا يجد الأفراد بدأ من الدخول في شبكات المحسوبية التي تؤمن لهم الحماية ولكون الصراع يهدد المصالح الخارجية يأتي التدخل الخارجي ليفسح المجال أمام القادة المحليين والزعماء للعب على تناقضات المصالح الخارجية في الوقت نفسه تضعف هذه الأحداث التماسك الاجتماعي وتدفق القدرات إلى الهجرة بحثاً عن الأمن وفرص استثمارية أفضل لتبقى هذه العجلة تشكل نفسها في حلقة مفرغة.



٥ كيف نتخلص من الهشاشة

ليس هناك وصفة سحرية للتخلص من الهشاشة وكما ذكرنا في الفقرة السابقة إن الهشاشة تعيد إنتاج نفسها في حلقة مفرغة ولكسر هذه الحلقة أو تحويلها إلى حلقة حميدة يمكن لاتخاذ الإجراءات التالية أن تؤدي إلى التخلص من الهشاشة وبناء دولة متماسكة قادرة على تحقيق تطلعات مجتمعاتها

٥,١ تقييم الصراع و/أو الهشاشة

إن الوصول إلى تحليل واضح للأسباب الكامنة وراء نشوء الأزمة في سوريا وللعوامل والقوى التي تؤدي إلى استمرار هذه الأزمة أصبح حاجة إنسانية ملحة. تقوم عدة مؤسسات بحثية سورية وعالمية بتحليل أجزاء وأبعاد من الوضع القائم، لكن ليس هناك رؤية شاملة وكلية تسمح بوضع مشروع متكامل يحقق مصالح جميع الفرقاء. أصحاب المصلحة الأساسيون في هذه الأزمة (خاصة الشق العسكري منها) غير معروفين وأهدافهم غير معلنة عنها، ولا يمكن الوصول إلى مشروع حل إلى بإشراكهم في التخطيط والصياغة لهذا الحل. ولذلك لا بد أولاً من تحديد والتعرف عليهم وخلق المجال لهم للتعبير عن مصالحهم وآرائهم. هذه هي المرحلة الأولى من مشروعنا، أي تحليل ديناميكية الأزمة في سوريا، كيف نشأت وكيف تستمر ومن هم الفاعلون فيها وما هي أدواتهم وماهي أهدافهم؟ أما المراحل اللاحقة التي لا تكون إلا بالاعتماد على الأولى فتشمل الخروج بتوصيات مناسبة للبدء

بالتواصل مع كل الأطراف وأصحاب المصلحة، والبدء بصياغة حل يقود إلى إنهاء الاقتتال وعودة الناس إلى بيوتها وتشغيل عجلة الاقتصاد. إن الهشاشة حالة مرضية تصيب الدولة. إنها كالسرطان تتطلب الرصد والمتابعة وتقييم حالة الهشاشة بشكل دوري يحدد أسباب وملاحم الضعف ومصادر الهشاشة. هذه العملية قائمة على أصحاب المصلحة الوطنيين الرئيسيين والجهات الفاعلة غير الحكومية التي تساعد في تحديد العقبات الرئيسية في طريق بناء السلام وتمكين الدولة.

٥,٢ دعم الحوار السياسي وإعداد القادة.

الحوار السياسي والقيادة هي الوسيلة التي تؤدي إلى بناء السلام وبناء الدولة، بما في ذلك دعم الشباب ومشاركة المرأة، والمبادرات العالمية والإقليمية والوطنية لبناء قدرات القادة والمؤسسات الحكومية والمجتمع المدني. من الضروري التخلص من عقلية الغلبة وتمكين القادة الجدد من القدرة على قياس وتقييم فرضياتهم وتوفير المعرفة اللازمة لإعادة تنظيم العلاقات البيئية وفق منظومة شاملة قادرة على نقل البلاد من حالة الهشاشة والفوضى والاقتتال إلى حالة التماسك والعمران.

٥,٣ تنشيط العملية السياسية الشرعية وتمكين المجتمعات المحلية

إن الولوج في عملية سياسية تسعى لتحقيق الاستقرار عبر الحوار الجدي على كل المستويات وتضمن الوصول للحالة المقبولة من قبل عامة الناس، إلى جانب تعزيز المواطنة والانتماء والسياسات الشاملة التي تقضي إلى حل النزاعات يمكن أن يحقق الانتقال الناجح نحو السلام والكف عن تدوير عجلة الصراع لتدوير عجلة التنمية والاقتصاد. وإن إشراك السكان المحليين في تطوير سياسات الحل وتمكينهم من المشاركة السياسية عبر اختيارهم لأفراد مقبولين يعبروا عن مصالح مناطقهم ويعملون على تشكيل مستويات الحكم المحلي بطريقة مقبولة بات حاجة ملحة أكثر من أي وقت مضى. إشراك المجتمعات المحلية في اتخاذ التدابير الرامية إلى تحقيق السلام وبناء الدولة على أسس متينة تراعي توقعات هذه المجتمعات يمكن أن تشكل سابقة سياسية في حل المنازعات المحلية ومعالجة أزمة التمثيل. يجب أن تسعى المبادرات السياسية إلى تطوير أنظمة سياسية تحد من المحسوبية وتطلق هذه المبادرات من الحقوق المبنية على القانون والمساواة لتجاوز الخلافات التاريخية التي نتجت عن نظام الملة العثماني والأيدولوجيات الدينية والقومية وعن الميزات الأجنبية الممنوحة للأقليات حتى تطوى صفحة الأقليات الدينية والعرقية بواقع ظهور أغلبية وأقلية سياسية تتنافس على السلطة وفق قواعد مشتركة يقبل بها الجميع، لتعمل الموالة (الأكثرية السياسية) والمعارضة (الأقلية السياسية) يداً بيد لتحقيق الاستقرار اللازم لتشييد دولة تضمن رفعة وعزة الشعوب التي أنهكا الصراع. لم يعد من المقبول التفكير باحتكار السلطة والثروة من قبل مجموعة ضيقة تسعى لقيادة الدولة والمجتمع، التحديات القائمة والتغييرات التي طرأت على النظام العالمي تجعلنا

مضطربين أكثر من أي وقت مضى إلى بناء منظومة سياسية تشاركية مرنة قادرة على مواجهة التغييرات المستمرة التي تحصل بفعل خارجي وداخلي.

٥,٤ العدل

قالوا العدل أساس الحكم. السلام أمر يصعب تحقيقه دون معالجة الأسباب الكامنة وراء حالة الاستياء من غياب العدالة، وأنه من الصعب إرساء الاستقرار دون تعزيز نظم العدالة. إن التصدي للمظالم، وزيادة قدرة الناس للوصول إلى العدالة أمر بالغ الأهمية من أجل السلام والاستقرار. من المفيد تشكيل لجان الحقيقة والمصالحة باعتبارها وسيلة للمساعدة في الانتقال من خلال تشجيع التسامح والتوبة والمصالحة. والإنسان بطبعه يبحث عن الحقيقة " وسوف يظل البحث عن الحقيقة يوقظ حماسة الإنسان ونشاطه ما بقي فيه عرق ينبض وروح تشعر...^{١٣} لعل ذلك يختزل في الكثير من ثنياه فكرة العدالة الانتقالية ومجال اختصاصها ونطاق عملها.. يستدل نشطاء حقوق الإنسان والضحايا وآخرون بأن ثمة واجباً أخلاقياً في التذكر، لقبول الضحايا والاعتراف بهم كضحايا. كما أن نسيان الضحايا والناجين من الفظائع يعتبر شكلاً من أشكال إعادة الإحساس بالظلم والإهانة. ثمة تبرير آخر وهو أنه من المستحيل تجاهل الماضي أو نسيانه - فهو دائماً يطفو على السطح - لذلك من الأفضل إظهاره بطريقة بناءة وشفافية. ويمكن أن نسمي البديل الآخر "بثورات" الذاكرة حيث يغلي الغضب وعدم الرضا تحت سطح الحياة السياسية وبالتالي ينفلتان من وقت لآخر. إن عملية التوثيق الجرائم وإحصاء الضرر جزء لا يتجزأ من متطلبات العدالة^{١٤}.

٥,٥ بناء الثقة وشد وشائج التماسك الاجتماعي

خلال الحرب، وضعف الروابط الاجتماعية بشكل كبير تتخضع ثقة الناس بالقيادة السياسيين إلى أقصى الحدود، لذلك نحتاج لتجديد الإيمان في النفوس وإعادة بناء الثقة من خلال تعزيز تدابير الرقابة والمساءلة الوطنية، وزيادة نسبة المساعدات المقدمة من خلال لجان الخدمة المحلية والحكومات الوطنية وتحسين الإيرادات المحلية وزيادة نسبة الإنفاق العام الممول من الإيرادات المحلية. يمكن للقيم الدينية المشتركة أيضاً أن تكون وسيلة لتجاوز الخلافات، ويمكن للانتماء الديني تعزيز التماسك الاجتماعي الهام جداً في هذه المرحلة، كما يمكن للهيئات الدينية أن تلعب دوراً كبيراً ومؤثراً في إعادة بناء النسيج الاجتماعي إذا أفلحت في التخلي عن الطموحات السياسية للعب أدوراً اجتماعية لا تزال مجتمعاتهم تعتقد أنهم تخلوا عنها.

كثيراً ما لا يؤخذ بالحسبان تأثير الدين بما فيه الكفاية بسبب الدعوات التي ترى في الدين مصدراً من مصادر المشكلة، وذلك يحدث بشكل خاص عندما تصطدم المطالبات الدينية مع المعايير العلمانية ونتيجة لذلك لا يتم استغلال التعاليم الدينية وسماحة الدين في المساعي لإنهاء الصراع وتعزيز أنظمة تقديم الخدمات بالإضافة إلى

^{١٣} قول هيغل في تفسير بحث الإنسان عن الحقيقة

^{١٤} مقدمة كتاب دليل التوثيق القانوني لغير المختصين، المركز السوري للإحصاء والبحوث ٢٠١٣

المساعي التي تسعى لتغيير الأعراف الاجتماعية حول أشياء تشبع مارسيتها مثل نفسي الفساد والمحسوبية واستباحة أموال الآخرين. إلى جانب دور المؤسسات الدينية يمكن للقادة المحليين والمنظمات الإغاثية والإنمائية مضاعفة المساعي لتحقيق واقع معيشي أفضل لحياة الناس الذين يعيشون في المناطق التي غابت عنها خدمات الدولة. لا بد من فهم تنوع أدوار الجهات المحلية الفاعلة والدور الذي يمكن أن تلعبه الجماعات الدينية إلى جانب المجموعات الأخرى من الوجهاء المحليين جنباً إلى جنب مع جيل الشباب الذي دفع عجلة التغيير وإلى جانب الدور المهم للمرأة التي لها بالغ التأثير في العلاقات الاجتماعية.

قد لا يلعب الدين دوراً رئيسياً في معالجة قضايا النزوح واللجوء وفعالية الأداء السياسي والديناميكيات الاقتصادية ولكن يمكن إلى حد كبير أن يأخذ الدين بعين الاعتبار في حل قضايا الصراع بين الفصائل وتظلمات المجموعات، والتميز أو العنصرية، والنزاعات ذات الطبيعة المحلية والمناطقية وتعزيز التماسك الاجتماعي. من الملاحظ أن الدول التي تتمتع بتماسك قوي هي الأكثر استقراراً، وأكثر قدرة على التعامل مع الأزمات وذلك لأن التحديات المشتركة تؤدي إلى التعاون. ومن المعروف أن التماسك الاجتماعي يتخلل بسبب الظروف التي يحدثها الصراع السياسي وضعف الحكومات ومجالس الإدارة؛ هذه العوامل مجتمعة تقيض الشرعية وتدخلنا في مصاف الدول الهشة، ويعني ذلك المزيد من الصراع وعدم الاستقرار. يمكن للتهاون في تعزيز التماسك أن يبيق على الانقسامات وذلك يجعل عملية تشكيل هيئات الدولة عملية سياسية شاقة. إن التأخر في تطوير العلاقات الدينية بين المستويات السياسية والمجتمع وتطوير هيئات قادرة على توزيع الخدمات العامة وتطبيق القانون بالتساوي يولد المزيد من الازمات والانقسامات، كما يمكن لبرمجة الجهود المبذولة وتواز الأوار بطريقة مبتكرة أن تعزز التماسك وتهيئ لإطلاق عملية سياسية واعدة تؤدي إلى الاستقرار والكف عن تدوير عجلة الصراع لتدوير عجلة التنمية.

إن المجتمع القوي القادر على توفير الضوابط والتوازنات يساعد الحكومات والهيئات السياسية على منع انعدام الأمن وهذا أمر حاسم لتحقيق السلام على المدى الطويل. يمكن تحقيق ذلك بزيادة نسبة الأموال لتنمية القدرات من خلال مرافق يديرها المجتمع.

٥,٦ الاتفاق على رؤية وطنية واحدة وخطة واحدة.

الرؤية هي أحد الجوانب الرئيسية للانتقال نحو المستقبل. وينبغي أن تكون هذه الرؤية متفق عليها ويعمل على تحقيقها القيادات المتحدة، ووضعت بالتشاور مع المجتمعات المحلية وعلى أساس المدخلات الواردة من تقييمات هشاشة الدولة ودراسة الواقع القائم. وينبغي أن تكون الخطط مرنة وذلك لمعالجة أولويات بناء الدولة القصيرة والمتوسطة والطويلة الأجل .

٥,٧ بناء أسس اقتصادية ملائمة للتنمية

إن خلق فرص العمل وتحسين سبل العيش والعمل على إعادة إشراك الناس في المجتمع والأنشطة الإنتاجية والتنمية يعزز الشعور بالانتماء ويخلق روابط متينة بين أفراد المجتمع والدولة. لن تستطيع دولة موسومة بالهشاشة ومثقلة بالصراعات أن تنهض بالأعباء والمتطلبات التي تحتاجها العملية التنموية ما لم يتبدل دور الدولة من الوصاية على الاقتصاد والمجتمع إلى لعب دور الميسر لعمليات التنمية، إن من شأن حسن تدبير وإدارة عمليات التنمية من خلال الاعتماد على التعاقد وتفويض قطاعات غير حكومية بتحسين البنية التحتية وتقديم الخدمات أن يؤدي إلى نهضة سريعة في البلاد.

٥,٨ الشفافية ومراقبة التنفيذ.

الفساد هو أحد أهم الأسباب المحتملة لبقاء الصراع، لأنه يمكن أن يضعف الحكومات ويزيد السخط عليها. مواجهة الفساد ينطوي على تحديد حالات تضارب المصالح التي ترصد الأهداف الفردية وتكافح المحسوبية في الأجهزة الإدارية. يجب دعم أنظمة التقارير الوطنية والتخطيط، وآليات الرقابة المحلية. والاستفادة من نهج الإطار المنطقي الذي يسمح بتوفير أسس يتم من خلالها تطوير المؤشرات التي ينبغي استخدامها لرصد التقدم المحرز تجاه الأهداف على المستوى الوطني أمر بالغ الأهمية.

٥,٩ الأمن البشري قبل الأمن القومي

إنشاء وتعزيز أمن الناس أمر ضروري من أجل السلام، وذلك لأن انعدام الأمن يديم الصراع، بالإضافة إلى أن الأمن يوفر البيئة الملائمة من أجل معالجة القضايا العالقة. الأمن البشري هو نموذج لفهم نقاط الضعف في المفهوم التقليدي للأمن القومي بالقول إن المرجع الصحيح لتحقيق الأمن ينبغي أن يكون الفرد وليس الدولة، دعاوى المقاومة ومحاربة الصهيونية والإمبريالية وضرائب المجهود العسكري أرهقت كاهل الشعب ومنحت الحكومات حجج واهية تغطي عجزها بها بعد فشلها في مواجهة التحديات وتسيير مشاريع إنمائية وكانت المحصلة هشاشة الأمن القومي وضعف المناعة الداخلية للتدخل الخارجي. إن الأمن البشري أمر ضروري لتحقيق الاستقرار الوطني والإقليمي والعالمي، والحجة في ذلك أن تأمين "التحرر من الفاقة" و"التحرر من الخوف" لجميع الأشخاص هو أفضل طريق لمعالجة مشكلة انعدام الأمن.

ويتمحور الأمن البشري حول عدة محاور اقتصادية وغذائية وصحية وبيئية وسياسية. يجب أن يشعر الناس أنهم أولوية وأن أمنهم بالمفهوم الشامل الذي ذكرناه هو الشغل الشاغل للإدارات والسلطات التي ستتوالى على الحكم وأن تقييم أداء السلطات يتم من خلال تحقيق الأمن البشري أولاً. إن الدولة التي لا تستطيع كفاية الفرد من حاجاته الإنسانية لن تستطيع حمايته من التدخلات المارقة والعبارة للحدود.

٥,١٠ تحسين الإيرادات وتحويلها إلى خدمات

لا تكون الدولة دولة إذا لم تستطيع جمع الضرائب وإعادة تدويرها في عملية إدارة الإيرادات بشكل منصف، هناك حاجة ملحة لبناء القدرات من أجل تقديم الخدمات وجمع الضرائب وتبرعات المغتربين وإدارة المنح الدولية حتى يستعيد الاقتصاد عافيته بطريقة شفافة ونزيهة تسمح بالمساءلة .

٥,١١ المواثيق والمواعاة والتنسيق بين الجهات المانحة.

ينبغي أن يكون التعاقد بين الفرقاء الوطنيين واضحاً ومستنداً إلى رؤية وطنية شاملة لضمان أن أنشطة الجميع تكمل بعضها البعض. يجب أن تتسع دائرة التعاقدات بالاعتماد على مجموعة واسعة من جهات النظر من العديد من أصحاب المصلحة والجمهور، وتخضع لمراجعات أصحاب المصلحة المتعددين. يجب التأكد من أن جميع جهات النظر المختلفة للجهات المانحة تتماشى مع تقديم المعونة وتدعم المشاركة الجماعية .

٥,١٢ تنمية القدرات

إنه لمن العسير إن سلمنا بضرورة إشراك المواطنين بالسلطة وإدارة مناطقهم المحلية أن يتم ذلك دون تملكهم للقدرة على تحقيق هذا الهدف. علمية بناء القدرات ليست عملية تتم لمرة واحدة ولا يمكن أن تكون خارج سياق عام وطني يحدد الاحتياجات المطلوبة لتمكين المستويات المحلية من إدارة شؤونهم والتنسيق مع الجهات المحلية والمركزية المختلفة.

انتهى